المالكي في عمّان وطهران... لـ «الطمأنة» والحصول على الدعم

حركة «الحل» المنضوية تحت «العراقية» تلمِّح إلى القبول بولاية ثانية للمالكي

يواصل زعيم «ائتلاف دولة القانون» رئيس الوزراء العراقي المنتهية ولايته نوري المالكي جولته على الدول الإقليمية، في مسعى إلى الحصول على دعمها لتوليه ولاية ثانية، في حين يستمرّ الحراك الداخلي بين الكتل العراقية لإنهاء أزمة تشكيل الحكومة.

العاهل الأردني مستقبلاً المالكي في عمّان أمس (أ ف ب)

في إطار جولة إقليمية بدأها الأربعاء الماضي في سورية ويتابعها في إيران غداً، زار رئيس الوزراء العراقي المنتهية ولايته نوري المالكي العاصمة الأردنية عمّان أمس، حيث أجرى محادثات مع العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني تناولت مساعي تشكيل الحكومة العراقية وتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، في حين أعلن المستشار الإعلامي للمالكي علي الموسوي أن زعيم «ائتلاف دولة القانون»، «يزور الأردن وإيران للحصول على دعمهما لمساعيه للفوز بفترة ثانية كرئيس للوزراء»، و«سيطمئن كلاً من عمّان وطهران أنه لن يتم استبعاد أي من المكونات السياسية الأساسية في العراق من الحكومة الجديدة إذا دعمته (الدولتان) للفوز بفترة ولاية ثانية».

وبحسب وكالة الأنباء الأردنية الرسمية، فإن المباحثات تناولت «علاقات التعاون الثنائي والأوضاع في المنطقة والقضايا ذات الاهتمام المشترك».

وقال بيان صادر عن الديوان الملكي الأردني، إن الملك عبدالله أكد للمالكي «أهمية تشكيل حكومة عراقية تعكس تطلعات الشعب العراقي وطموحاته، وتسهم بشكل فاعل في بناء الغد الأفضل له».

وأضاف البيان أن «الأردن يدعم كل ما يصب في تحقيق الوفاق والمصالحة بين أبناء الشعب العراقي، ويؤدي الى تعزيز وحدته الداخلية»، مؤكداً «دعم الأردن الكامل للأشقاء العراقيين في جهودهم لترسيخ الأمن والاستقرار في العراق الذي يشكل أمنه واستقراره ركيزة أساسية لأمن واستقرار المنطقة».

وبحسب البيان، أعرب المالكي، الذي رافقه وزراء الخارجية هوشيار زيباري والدفاع عبدالقادر العبيدي والتجارة صفاء الدين الصافي، عن «تقديره لمواقف جلالة الملك الداعمة لتعزيز أمن واستقرار العراق»، مؤكدا «الحرص على تطوير علاقات التعاون مع الأردن بما يخدم المصالح المشتركة للشعبين الشقيقين في شتى المجالات».

وفي بغداد، قال بيان صادر عن المكتب الإعلامي للمالكي، إنه جرى خلال لقاء عمّان «بحث تطوير العلاقات في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والتجارية بما يخدم مصلحة البلدين والشعبين الشقيقين».

إلى ذلك، أجرى المالكي محادثات مع رئيس الوزراء الأردني سمير الرفاعي وعدد من الوزراء الأردنيين تركزت حول «العلاقات الثنائية وسبل دعمها وتعزيزها في المجالات كافة».

ومن المتوقع أن يزور المالكي طهران اليوم، على رأس وفد رفيع المستوى لإجراء محادثات حول تشكيل الحكومة والعلاقات الثنائية، وذلك في إطار الجولة الإقليمية التي بدأها في سورية، وتقوده أيضاً الى تركيا ومصر.

وكان المستشار الإعلامي لرئاسة الوزراء، قال إن المالكي «يزور الأردن وإيران للحصول على دعمهما لمساعيه للفوز بفترة ثانية كرئيس للوزراء بعد مرور أكثر من سبعة أشهر على انتهاء الانتخابات الوطنية».

وأشار الموسوي الى أن «رئيس الوزراء سيطمئن كلاً من عمّان وطهران أنه لن يتم استبعاد أي من المكونات السياسية الأساسية في العراق من الحكومة الجديدة إذا دعمته تلك الدول للفوز بفترة ولاية ثانية»، مشيرا إلى أنه «لا توجد لديه خطط حالية للاجتماع بـ«زعيم التيار الصدري» الصدر خلال زيارته لطهران».

حركة الحل

أعلنت «حركة الحل» المنضوية تحت قائمة «العراقية» التي يتزعمها رئيس الوزراء الأسبق أياد علاوي أمس، مبادرة لإنهاء أزمة تشكيل الحكومة.

وقال المتحدث باسم الحركة كامل الدليمي، إن المبادرة التي أطلقها نواب الحركة الـ12 التي يترأسها جمال الكربولي، «تركز على مبدأ الشراكة الوطنية»، مبيناً أن «المبادرة تؤكد ضرورة أن يكون لجميع الجهات السياسية دور في اتخاذ القرار داخل الرئاسات الثلاث».

وأكد الدليمي أن «المبادرة لا تضع خطوطا حمراء على أي جهة سياسية للمشاركة في الحكومة»، في إشارة منه إلى موقف قائمة «العراقية» الرافض للمشاركة في أي حكومة يشكلها المالكي.

ولفت المتحدث باسم حركة «الحل» إلى أن «موافقة جميع مكونات العراقية (91 نائباً) على المبادرة سيعني التحرك على الكتل الأخرى لطرحها عليها»، مؤكدا «وجود قبول وترحيب من مكونات العراقية بهذه المبادرة». وأوضح أن «موافقة مكونات العراقية على المبادرة سيعني المشاركة في أي حكومة عراقية جديدة قد يرأسها المالكي»، مبيناً أن «المبادرة جاءت على خلفية الضغوط التي مارسها جمهور حركة الحل لإيجاد حل لأزمة تشكيل الحكومة».

الجربا

كشف مصدر عراقي مطلع على محادثات تشكيل الحكومة لـ«وكالة الصحافة الفرنسية» أمس، عن «اقتراح بتعيين الشيخ نواف الجربا الذي يرتبط بعلاقة مصاهرة مع العاهل السعودي عبدالله بن عبدالعزيز، رئيسا للبرلمان العراقي» خلال جلسة يرجح انعقادها السبت المقبل.

وقال المصدر، طالباً عدم كشف هويته: إن «الجربا، وهو مستقل انتخب ضمن ائتلاف وحدة العراق بزعامة وزير الداخلية جواد البولاني، شخصية لا خلاف حولها وعلاقة المصاهرة مع الملك عبدالله لا تثير اعتراض السعودية»، مشيرا إلى «اتفاق على عقد جلسة للبرلمان السبت المقبل بحضور قائمة العراقية أو من دونها». وعزا المصدر «اختيار الجربا الى عدم وجود علاقات متوترة بينه والكتل الأخرى، ولا أحد يشكك في انتمائه العربي، كما أن صلته بالأكراد جيدة بخلاف أسامة النجيفي وطارق الهاشمي» الذي يرجح ترشيحهما للمنصب ذاته.

يشار الى أن ائتلاف «وحدة العراق» و«جبهة التوافق» أعلنا الأسبوع الماضي اندماجهما تحت مسمى «تحالف الوسط»، لكن الجربا لم ينضم إلى هذا التحالف.

ومن الأسباب التي دعت إلى ترشيحه أنه يتمتع بنفوذ عشائري كبير، خصوصاً أن قبيلة شمر التي ينتمي إليها تمتد من الموصل إلى سورية والسعودية ودول الخليج.

(عمان، بغداد - أ ف ب، أ ب، رويترز)

لبنان يترقب مفاعيل القمة السعودية - السورية... وتوقع قمة لبنانية - سورية

بري: مادامت الـ «س. س» جيدة فلبنان منيع على الفتنة... ويوجد 362 ألف حالة زواج بين الشيعة والسُّنة

بيروت - الجريدة.

ترقبت الساحة السياسية في لبنان أمس، القمة السعودية - السورية التي انعقدت بين العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز والرئيس السوري بشار الأسد، وما سينتج عنها من مفاعيل، خاصة في ما يتعلق بالمحكمة الدولية الخاصة بلبنان، وملف ما يسمى «شهود الزور» الذي طرح على جلسة مجلس الوزراء الأخيرة، وتقرر أن يستأنف البحث فيه بعد غد الأربعاء.

ويأتي ذلك في وقت ظهرت أنباء عن توجه إلى عقد قمة لبنانية - سورية مخصصة من أجل متابعة مفاعيل القمة الثلاثية التي انعقدت في بعبدا في الخامس من يوليو الماضي، وجمعت الرئيس اللبناني ميشال سليمان إلى العاهل السعودي والرئيس السوري، والتي وصفت بأنها «مظلة أمان عربية» للبنان تقيه التوتر الناجم عن القرار الظني المرتقب صدوره عن المحكمة الدولية.

وكان رئيس مجلس الوزراء اللبناني سعد الحريري غادر بيروت أمس الأول، متوجهاً إلى الرياض، في زيارة وصفت بأنها «عائلية».

بري

وأكد رئيس مجلس النواب نبيه بري أنه «لن يستسلم للفتنة»، مشيراً إلى أن «صعوبة الفتنة في لبنان هي بوجود 362 ألف حالة زواج مشترك بين الشيعة والسُّنة». وقال: «كل مسلمي لبنان مليونان أو مليونان ونصف، وهذا يعني أن لدينا النصف أقارب، وهذا يعني أن كثيراً من السنّة ينادون جدّهم يا جدي وهو شيعي، كما أن كثيراً من الشيعة ينادون يا جدي وهو سني».

وعن دور المحكمة الدولية في أحداث الفتنة، رأى بري أنهم «يعوّلون على القرار الظني كفتيل للاشتعال»، لكنه استدرك بالقول: «مادامت العلاقة السورية- السعودية جيدة فإن لبنان بمناعة من هذه الفتنة». وأضاف: «لكن الحل مطلوب أيضاً من اللبنانيين، فأنت تساعدني ولكنك لا تحل مكاني. الآن هناك مظلة تمنع الفتنة، غير أن الحل يجب أن يكون من لبنان».

إلى ذلك، أكد مستشار رئيس مجلس الوزراء محمد شطح أمس، أن «إسقاط المحكمة الدولية الخاصة بلبنان لن يحصل ولو أراد رئيس الحكومة سعد الحريري، كما أن إغلاق هذا الملف الآن سيبقي سيف الاتهام المعنوي قائم ومصلت فوق حزب الله من دون القدرة على دحضه».

جعجع

في موازاة ذلك، وصف رئيس الهيئة التنفيذية في «القوات اللبنانية» سمير جعجع أمس، زيارة الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد للبنان بـ«الاستراتيجية»، معتبراً أن وراءها حافزين هما «أولاً، القول لكلّ العالم إنّه في خضم العقوبات على الجمهورية الإسلامية، فإن إيران لديها أصدقاء حقيقيين في المنطقة، وهي ليست معزولة، وثانياً، تحضير مجموعاتها وحلفائها وقواتها في لبنان من أجل تحفيزهم ودعمهم».

وأوضح جعجع أنه يعني بـ«المجموعات والحلفاء والقوات الإيرانية في لبنان»، «حزب الله من جهة لامتلاكه السلاح وجهازا مخابراتيا، ومن جهة أخرى حلفاء سورية وإيران بحيث أتت زيارة أحمدي نجاد لاستنهاضهم وتحديد اتجاه المعركة والمواجهة بالنسبة إليهم ولتحويل الانتباه عن مسألة السلاح النووي الإيراني والمحكمة الدولية نحو المواجهة مع إسرائيل».

واعتبر جعجع أن لـ«زيارة أحمدي نجاد وجهين، زيارة رسمية للدولة اللبنانية وزيارة لحزب الله تُوصف بالإيديولوجية والاستراتيجية، ومن هنا بالإمكان التمييز بين خطابين له، الأول، في القصر الجمهوري في بعبدا وهو خطاب رئيس دولة، وخطاب آخر في كل من ملعب الراية في الضاحية الجنوبية لبيروت وفي بنت جبيل في الجنوب بعيدٌ كلّ البعد عن خطاب رجل الدولة، بل هو أقرب إلى خطاب حزبي في محاولة لرفع معنويات أنصاره»، لافتاً إلى أنه لم يُسلّم على الرئيس الإيراني شخصياً «لأن الأخير لم يُصافح سوى الرؤساء الثلاثة قبل الجلوس إلى مأدبة الغداء».

ناشطو «حقوق الحيوان» يحتجون على القسوة ضد الحيوانات في شمال بيروت أمس (رويترز)

العالم يواجه عقبات في محاكمة قراصنة الصومال

غياب الأدلة الدامغة لتكوين ملف قضائي... وصعوبة العثور على دولة توافق على استقبالهم

تصطدم إحالة القراصنة الذين تعتقلهم القوات البحرية الأجنبية في المحيط الهندي، إلى القضاء، بسلسلة عقبات تعرقل جهود الأسرة الدولية الرامية إلى القضاء على القرصنة الصومالية، وهو ما ورد في سطرين ضمن تقرير للأمانة العامة للأمم المتحدة.

ويلفت قادة الأسطولين الوحيدين لمكافحة القرصنة للاتحاد الأوروبي و«حلف شمال الأطلسي»، إلى أن «نحو 700 قرصان مفترض اعتقلوا خلال النصف الأول من 2010 وأطلق سراحهم فوراً».

ويعود ذلك إلى غياب الأدلة الدامغة الكافية لتكوين ملف قضائي، وما يتسم به الإطار القضائي من تعقيدات، إضافة إلى صعوبة العثور على دولة في المنطقة توافق على استقبالهم.

وأمام هذا الواقع يحاول المجتمع الدولي تشكيل مجموعة من دول المنطقة توافق على ملاحقة القراصنة الصوماليين على أراضيها مقابل دعم قضائي ومالي، لا سيما عبر وكالة الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة.

وكانت كينيا في ديسمبر الماضي أول من وافق على مقاضاة القراصنة المفترضين المعتقلين خارج مياهها الإقليمية بتوقيعها سلسلة من الاتفاقات في هذا الصدد مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وبريطانيا، تلتها سيشيل في فبراير 2010 مشترطة أن يقضي القراصنة المحكومون حكمهم في بلد آخر.

لكن منذ ذلك الحين، تعطلت الآلية الإقليمية وباتت كينيا تهدِّد بالطعن في اتفاقات نقل المتهمين، في حين لم توقع بعد جزيرة موريشيوس أي اتفاق بينما تتباطأ تنزانيا.

وحسب مصادر عديدة قريبة من الملف، ترافقت انتقادات الحكومة الكينية بشأن «ثقل المهمة» مع مناقشات في الكواليس من اجل تفاوض مالي أفضل بشأن اتفاقات جديدة. وفي الواقع لا يمثل القراصنة الـ136 المعتقلون أو الذين ينتظرون محاكمتهم سوى نسبة قليلة جداً من 33 ألف معتقل في البلاد.

لكن نيروبي تلعب دوراً مميزاً من موقع قوة أمام شركائها عندما تؤكد أنها الوحيدة التي تتحمل عبء الملاحقات.

ودعا المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في القضايا المرتبطة بالقرصنة الصومالية جاك لانغ، من نيروبي الثلاثاء الماضي، إلى دعم جهود كينيا في ذلك المجال.

وقال المسؤول في نيروبي عن برنامج الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة الآن كول: إن «جزيرة موريشيوس والاتحاد الأوروبي مازالا يتحاوران، ويفترض أن يتوصلا إلى اتفاق»، بينما توقع لانغ أن ينفرج الوضع في تنزانيا بعد انتخابات نهاية أكتوبر الجاري.

ويرى خبراء يتابعون الملف أن أربع أو خمس دول تكفي لاستيعاب عدد القراصنة المعتقلين، لكن مسألة اعتقالهم الحاسمة تبدو دائما الحلقة الضعيفة في البرنامج.

وقد اختار المجتمع الدولي، وفي مقدمته الأمم المتحدة، الاعتقال، بعد ادانة القراصنة في تلك الدول، في سجون بونتلاند وأرض الصومال (صوماليلاند) المنطقتين الخاضعتين لحكم ذاتي معلن وتحظيان باستقرار نسبي شمال الصومال. ويفترض أن يتم الانتهاء من إنجاز سجن في ارض الصومال في نوفمبر المقبل.

ويبقى هذا الخيار باهظ الثمن بسبب تكاليف نقل القراصنة، إضافة إلى أنه يحتوي على مخاطر من زعزعة استقرار تلك المنطقتين.

وأفادت مصادر أمنية، تعمل في الصومال، بأنه منذ بداية سبتمبر الماضي، استهدفت عمليتا خطفٍ مواطنين في صوماليلاند وبونتلاند، وتلتهما مطالب تهدف إلى الحصول على خفض مدة اعتقال قراصنة أو الإفراج عنهم.

(نيروبي- أ ف ب)

نحو 700 قرصان مفترض اعتُقِلوا خلال النصف الأول من 2010 وأطلق سراحهم فوراً

الجيش اليمني يغير على مواقع لـ «القاعدة» ومواجهات مستمرة مع الجيش والقبائل الموالية

القربي: نحن والسعودية في خندق واحد ضد الإرهاب ومخططاته

شنت المقاتلات اليمنية أمس غارات على مواقع تنظيم «القاعدة» بالقرب من لودر في محافظة ابين الجنوبية، ما أسفر عن مقتل راعٍ، في حين استمرت المواجهات في المحافظة بين التنظيم من جهة والقبائل الموالية للحكومة والجيش من جهة أخرى.

الى ذلك، ذكر مصدر محلي قبلي لوكالة «فرانس برس»، أن «العشرات من مسلحي القاعدة بينهم اجانب ينتشرون في لودر ومودية»، حيث تسجل «مواجهات متقطعة» و«مستمرة» منذ الخميس الماضي، حين استهدف محافظ أبين بهجوم ونجا منه.

وأشار المصدر الى أنه شاهد نحو ثلاثين مسلحاً في مركبة واحدة بينهم «حوالي 20 شخصا من غير اليمنيين».

في غضون ذلك، شدّد وزير الخارجية اليمني أبوبكر القربي أمس، على أن بلاده والسعودية «في خندق واحد في مواجهة الإرهاب ومخططاته».

وقال القربي إن «تأمين السلطات الأمنية في بلاده عودة المطلوب في قائمة الـ85 جابر جبران الفيفي إلى المملكة وتسليم نفسه للسلطات الأمنية السعودية دليل على التعاون والتنسيق الأمني الوثيق بين الرياض وصنعاء».

واعتبر وزير الخارجية أن «المملكة واليمن في خندق واحد لمواجهة الإرهاب والتصدي لمخططات تنظيم القاعدة وإفشال خططه الإجرامية التي تستهدف أمن البلدين»، مشيراً إلى «ضرورة تبادل المعلومات وسرعة تمريرها، ما يضمن تضييق الأجهزة الأمنية على عناصر تنظيم القاعدة والقضاء عليه».

(صنعاء، الرياض - أ ف ب، يو بي آي

متهمون بالانتماء إلى تنظيم «القاعدة» يقبعون في قفص الاتهام خلال محاكمتهم في إحدى محاكم صنعاء أمس (أ ف ب)

سلة أخبار

مستشار الرئيس السوداني ينتقد تحذيرات أوباما

انتقد مستشار الرئيس السوداني مصطفى عثمان إسماعيل أمس، تحذيرات الرئيس الأميركي باراك أوباما، الذي قال إنه يخشى سقوط "ملايين القتلى" إذا فشل استفتاء تقرير المصير في جنوب السودان.

وقال إسماعيل: "أوباما يتلقى تقارير من جهات لا تعرف ماذا يجري في السودان"، مضيفاً: "هي ليست المرة الأولى التي يتحدث فيها (أوباما) عن السودان بهذه الطريقة، ولن يكون آخر تصريح، فهو يسمع إلى مجموعات الضغط فيدلي بهذه التصريحات". وأضاف: "الولايات المتحدة كانت في البداية تقول إنها تريد للسودان أن يبقى موحداً، ثم تحركت قليلاً للقول إن ما يريده الجنوبيون تقبل به، واليوم ارتفع صوت حديثها عن أن الانفصال سيكون حتمياً".

وأوضح المستشار: "هذا يظهر أن هناك مجموعات ضغط أميركية مرتبطة بإسرائيل هي التي تتحدث وتدفع لذلك".

وكرر أوباما الخميس الماضي التزامه إجراء استفتاء تقرير المصير في جنوب السودان بطريقة سلمية ووفق ما هو متفق عليه، محذراً من سقوط "ملايين القتلى" إذا فشلت العملية.

(الدوحة - أ ف ب)

«يديعوت أحرونوت»: نصر الله «غشّ» نجاد

نقلت صحيفة "يديعوت أحرونوت" الإسرائيلية أمس، عن مسؤولين أمنيين وصفهم للهدية التي أهداها الأمين العام لـ"حزب الله" السيد حسن نصرالله للرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد بأنّها "دعاية رخيصة" يروّجها "حزب الله"، بعد أن أهداه بندقية "قيل إنها غنمت من الجيش الإسرائيلي في حرب 2006". وأشارت الصحيفة إلى أنّ "بعض البنادق من هذا النوع تم توزيعها على جنود جيش لبنان الجنوبي في الحرب اللبنانية الأولى عام 1982 ولم يستخدمها الجيش في الحرب اللبنانية الثانية عام 2006".

وذكرت الصحيفة تحت عنوان "نصر الله غرّر بأحمدي نجاد" أنه "تبيّن الآن على الرغم من غطرسة نصر الله أن البندقية التي قدمها أمين عام حزب الله كهدية وداعية لأحمدي نجاد مغلفة بعبوة فاخرة - كان قد بطل استعمالها في الجيش في أوائل السبعينيات".

وجاء من مكتب الناطق بلسان الجيش الإسرئيلي أنّ "الحديث هنا يدور على أغلب الظنّ عن بندقية من طراز (fnfal 7.62) التي بطل استعمالها عام 1974، ويمكن الاعتقاد بأن الحديث لا يدور عن سلاح استخدم في حرب صيف 2006".

(القدس - أ ف ب)